افة القناصل

هذا الحكم السريع على أطباع «الشعب»، الذي نسمعه من بعض المثقفين ومن أصحاب الوجاهة المادية، المتعلّمين وغير المتعلّمين، فيه الكثير من الجور والظلم.

وفي تقديري أن من يطلق هذا النوع من الأحكام له نفسية طبقية قوية وهو قليل الاحتكاك بالشعب، وما يعنيه بالشعب هو ابن الشارع الفقير أو الذي لم ينل قسطاً وافراً من العلم ولا مال لديه. وفي هذا المجال أيضاً ضبابية كبيرة وقلّة وعي لآليات تصرّف «الشعوب» أي الفئات غير الميسورة مادّياً وعلمياً.

مسؤوليّة عدم الإصلاح بين عقليّة النخبة وذهنيّة الشعب

وكثيراً ما أسمعُ في المحافل الدولية والندوات حول العرب والمسلمين أن العقلية الشرقية ليست مهيّأة لتقبّل الأفكار الديموقراطية وممارسة مبادئها ميدانياً.

وصورة الشرقيين لدى الغرب، ولدى العديد من المثقّفين العرب واللبنانيين، صورة جامدة وسطحية لميّزات يُدّعى أنها أبدية سرمدية غير قابلة للتغيير. فالشرقي ـ حسب هذه النظرية ـ متعلّق بدينه وطائفته المذهبية وبعشيرته أو زعيم الحي، وهو أيضاً عاطفي، ينفعل بسرعة، لا يتوسل الرشد والعقل عند اتخاذ المواقف، بل يتبع ما يقوله زعيمه، لذا لا قدرة له على تطوير رأي ذاتي في الأمور السياسية، وعند الانتخابات يصوّت آلياً لزعيم طائفته أو عشيرته أو منطقته، أو يبيع صوته لمن يدفع أكثر إذا تنافس أكثر من زعيم على مقعد واحد في الدائرة الانتخابية التي يصوّت فيها.

هذه هي أيضاً الصورة الجامدة السلبية السائدة لدى الكثير من أعضاء النخبة المفكّرة اللبنانية أو أهل الوجاهة. وكم سمعت في ختام أحاديث الصالونات البيروتية: «يا للشعب هذا» أو «مثل هذا الشعب يستحقّ مثل هذه الزعامات». وهذا النوع من الازدراء لـ«ابن الشارع» لا ينمّ فقط عن روح طبقية أو عن انفصال النخبة عن الشعب، بل هو أيضاً ظاهرة مدمّرة، سلبية، لا يمكن أن نبني عليها وطناً. والفئات التي تتفوّه بمثل هذه الآراء تجهل أن ابن الشارع من الشعب تتكوّن أفكاره وثقافته وذهنيته ممّا تسكبه عليه النخبة المتعلّمة من جوّ فكري حضاري عامّ. فالنقض في العلم والمعلومات العامّة يجعله يأخذ بسهولة ما يتناقل في الجوّ العامّ عبر الإذاعة والصحف والتلفاز من أحوال الدنيا، أو عبر شخص من الأشخاص المقرّبين عائلياً، والذي تمكّن من الانتقال إلى حالة اجتماعية ومادّية أحسن.

وعند الأمم الناهضة هناك اهتمام بالغ بـ«الشعب» وبما يتلقّى ابن الشارع من معلومات وثقافة عامة عبر المدرسة الإجبارية على الأقلّ لمدّة معيّنة وعبر الوسائل السمعية البصرية والمتاحف والمعارض. وهناك أيضاً نوع من النظر الإيجابي الى أبناء الشعب وقدراتهم وعبقريتهم، أكانوا فلّاحين أم عمّالاً أم مجرّد فقراء، بل تعطي النخبة المثقّفة نوعاً من الصورة المثالية للشعب، ولو كانت مخالفة تماماً للواقع. فهذه المثالية في النظرة الى الشعب ضرورة منطقية لبناء وطن متماسك قادر على الصمود أمام التحدّيات الخارجية والتغييرات الداخلية التي تولّدها مثل هذه التحدّيات، ذلك أن في ازدراء الشعب أكبر سبب لوهن الأمم في الزمن المعاصر الذي نعيش فيه. وهذا ما فهمه العديد من فئات النخبة في دول العالم، أمّا في لبنان، فلا نزال نعيش في ظل أفكار مجزأة، تبسيطية الطابع، حول ذهنية الشعب التي ترى النخبة أنها هي وحدها، (أي الذهنية)، مسؤولة عن التمسك بتقاليد دينية ومذهبية وعشائرية تحول دون تحديث النظام السياسي وإصلاحه ودون التمكّن من بناء الوطن.

والحقيقة أن مثل هذا الموقف هو الذي يحول دون شعور أهل السياسة والنخبة المتعلّمة، أو التي نالت نصيبها من الوجاهة المادّية بمسؤولياتها هي عن الوضع الذي نحن فيه. وتحميل «الشعب» سلبيات المجتمع وعاهاته حصراً، لعبة سهلة وبشعة في آن معاً من جميع فئات نخبة مجتمعنا اللبناني. وهذه اللعبة مكوّن من المكوّنات الأساسية في الحلقات المفرغة التي نتخبّط فيها بحثاً عن الإصلاح المستحيل.

الازدراء المتبادل بين الشعب والزعامات في ظاهرة شراء الأصوات الانتخابيّة

وربّما تكون لحظة تبادل الازدراء الواضح بين الزعامات والشعب، هي الانتخابات، حيث تدفع الأموال لشراء الأصوات. والزعيم، بعرضه مالاً على الناخبين من الفئات الشعبية، يعبّر عن استخفافه بضمير الناخبين وعن اعتقاده بأن ابن الشعب يمكن شراء صوته لأنه، حسب الزعيم، لا مبادئ له ولا ضمير. أما ابن الشعب، فهو يأخذ الأموال المعروضة وهو بذلك يعبّر عن عدم إيمانه بكفاءة المرشح وجدارته، إذ بأخذه المال يقول صراحة إنه لا يصوّت بقوة ضميره، كذلك يعبّر عن شعوره بأن الديموقراطية المطبّقة ليست صحيحة، بل هي لعبة ومسرحية. وكم يمكن أن نذكر من أمثلة في لبنان والخارج، حيث ينال المرشح الجديد الذي له أفكار عادلة وتاريخ معروف بالنزاهة وخدمة الفئات الشعبية دون مقابل، (وهو ما يفعله بعض الأطباء مثلا)، الآلاف من الأصوات دون دفع أي قرش ويفوز بكل سهولة على زعيم تقليدي أو وجيه من الوجاهات الغنية التي تنفق الأموال الطائلة في حملاتها الانتخابية.

للشعوب منطقها وهو غير منطق الفئات الحاكمة، خاصة في البلدان حيث انحرفت الدولة الحديثة عن المهمات التي يتطلع الناس إلى أن تقوم بها، في تعادل الفرص وحماية الفقراء وإيصال حقوقهم وحمل قضاياهم. وعند اشتداد الضيق وفترات الاضطراب الداخلي، قد تنقل الفئات الشعبية ما تسمعه في الجو الثقافي ـ السياسي العام من أفكار مسبقة أو تبسيطية، وهذا خصوصاً في قضايا التناحر الطائفي ونظرة كل طائفة إلى الأخرى. وهذه مسألة مهمة حَريّة بأن نتوقف عندها، خاصة أننا نسمع مراراً في صالونات بيروت أن الشعب طائفي وأنه متمسك بالتقاليد الطائفية الطابع، وذلك يجعل التطور نحو نظام سياسي علماني صعب المنال. وأهل السياسة والحكم كثيراً ما يقولون في أحاديثهم الخاصة إنهم غير طائفيين إنما بنية البلاد وعقلية شعبها المتمسك بالطائفة هي التي تؤدي بهم إلى مراعاة هذا الشعور وعدم الاصطدام به. وهنا أود أن ألخّص فحوى مشاهداتي وتجاربي في الاحتكاك مع «ابن الشارع» من جهة ومع المثقفين والوجهاء من جهة أخرى.

التمسك بالطائفيّة بين «ابن الشارع» والنخبة

ما يهم ابن الشارع، في طريقة ممارسة الحكم، ليس الانتماء الديني أو المذهبي للحاكمين بل عدالتهم ورصانتهم وحرصهم على تأمين مصالح كل شرائح المجتمع. فما ينفع ابن الشارع إذا كان الحاكم من دينه أو مذهبه لكن حكمه جائر لا يؤمّن استقلال الوطن وازدهاره والعناية بالفئات الشعبية؟

صحيح أننا نسمع في فترات الأزمات الحادة والفتن الأفكار العنصرية والبدائية العدائية الطابع من طائفة ضد طائفة أخرى، غير أن هذه الأفكار نجدها بالكثافة نفسها عند أهل العلم والثقافة والوجاهة التي نجدها في «الشارع»، بل إن ما سمعته في «الصالونات» كان أكثر إيذاءً وشماتة وتزمّتاً في كثير من الأحيان مما سمعته في الشارع. والحقيقة أنني كثيراً ما سمعت في الشارع خلال الأحداث الدامية كلاماً عفوياً مؤثراً بريئاً مفاده أن كل ما يحصل من صنع الزعامات والدول، وأن لا قضية تستحق التفرقة بين المسلم والمسيحي اللذين يعيشان معاً منذ مئات السنين دون اللجوء إلى مثل هذا العنف الفتّاك.

إن الأفكار المسبقة والنظرة السلبية إلى الآخر من الطوائف الأخرى نابعة من بعض أوجه تراثنا الثقافي الحديث وتشابكه بالتيارات الإسلامية المتناقضة التي كانت جزءاً من احتكاك أوروبا مع الشرق وتبرير الحملات الاستعمارية. وقد ذكرت مراراً في ما سبق تسيّس الطوائف وثقافتها التي أصبحت تتعدى حدود الشعور الروحي، كتطور إحساس المسيحيين بأنهم «ضحية تاريخية» لانتشار الإسلام في ديار المشرق وحكم الأغلبية المسلمة على الأقلية المسيحية؛ وإحساس المسلمين بأن المسيحيين قلبوا كل المعادلات واستأثروا بالحكم في لبنان بمساعدة الاستعمار الأوروبي الذي أغدق عليهم المال وأساليب التربية الحديثة. هذا بالإضافة إلى ما نجده في تراث المذاهب الإسلامية المختلفة من خلافات تاريخية عميقة الجذور بأمور الحكم وبتأويل الرسالة المحمدية الشريفة وبطرق تطبيقها اجتماعياً وفلسفياً.

إن بقاء هذه الأفكار الطائفية السلبية وانتشارها بعنف عند اضطراب الأحوال هما من مسؤولية الفئات المثقفة لا من مسؤولية ابن الشعب الذي لم يتمكن من الولوج بعد إلى العلم والمعرفة. وبقاء الأفكار تلك، بل تصاعدها، جزء من الفشل في إدارة الكيان وتوجيهه في تطوره توجيهاً بنّاءً صحيحاً، بدلاً من تركه في الحبال والعقد التي وصفناها بإسهاب. وإذا انخرط بعض اللبنانيين في الميليشيات المسلّحة الطائفية الطابع، عند المسيحيين في البداية، فقد انتشرت هذه الظاهرة لدى أبناء الطوائف الأخرى وتحولت إلى ظاهرة طائفية عامة أصابت أحزاب الحركة الوطنية ذات البرنامج العلماني. وقد نبع هذا الانخراط من رغبة الجميع في التخلص من العقد والحبال والحلقات المفرغة وتأسيس حياة جديدة متحررة من الكبت والعناء. غير أن هذه التضحيات في الأرواح، التي ولّدت أبشع العنف، وقد وقعت وطأتها على الناس الأبرياء غير المسلحين، وذهبت سدى إذ لم يتعاف الكيان ولم تتغيّر ذهنية أهل السياسة والحكم، ولم يزل التشابك بين العوامل الداخلية والخارجية يدور في سلسلة من الحلقات المفرغة...

هل يمكن أن تزول الطائفيّة من النفوس قبل أن تزول من المؤسّسات؟

أراني مصرّاً على الاختلاف الشديد مع كل هذا الكلام مهما كانت درجة محبتي وتقديري لأصحاب الموقف الآخر وشأنهم العلمي والثقافي، وذلك لسبب منطقي واحد واضح، هو أن الطائفية لا يمكن أن تزول من النفوس ما بقيت هي أساس كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية، ما لم تفصل الطوائف عن البنية القانونية والمؤسساتية للبلاد. فالمؤسسات هي التي تعجن ذهنية المواطن، وهي التي تفرز الزعامات. ولا أرى كيف أغيّر الذهنية، أكانت شعبية، (وأشعر أنها أقل طائفية بكثير في هذه الحالة من تلك الموجودة لدى الوجاهات والنخبة)، أو نخبوية، إذا لم تتغيّر بنية المؤسسات. فالمؤسسات الطائفية والقوانين الانتخابية الطائفية والنظرة الطائفية إلى التاريخ لا يمكن إلا أن تنتج زعامات وفئات مثقفة ذات نظام إدراكي مبني على الإحساس الحاد بوجود الطائفية وأهميتها كركن من أركان الدنيا المحسوسة.

وفي تاريخ لبنان الحديث، أعتقد أنني أوضحت أن المؤسسات السياسية وبنيتها الطائفية الحديثة العهد نسبياً، (أي منذ نظام القائمقاميتين)، هي وليدة التناقضات التي كانت تهزّ السلطنة العثمانية من جراء السياسات الاستعمارية، ثم تحولت عنصراً مهمّاً من الوضع الإقليمي ولا تزال إلى اليوم هذا. فهي لا تجسّد ذهنية شعب، لكنها قائمة على نقاط تشابك بين العوامل الخارجية والتطورات الداخلية التي تدور على نفسها منذ مئة وخمسين سنة دون تحقيق أي تقدم للوطن. وهذا الوضع، لسوء الحظ، مريح جداً لأهل السياسة، فالمنافسة تحصل ضمن الأطر الطائفية الضيقة بمكوناتها المناطقية والعائلية، (والمالية اليوم)، وقواعدها سهلة وبسيطة، خاصة عندما ينشأ جو عام من التخوّف من العلمانية ومن المساس بالنظام الطائفي، وحين لا أثر لمبدأ المحاسبة والمسؤولية نظراً للضبابية العامة في الثقافة والفكر، ولاستحالة الرؤية خارج الأطر التقليدية.

والطريف في الموضوع أن الكثير من الشخصيات التي تعي خطورة البقاء على هذا الوضع وضرورة الانتقال إلى مجتمع لاطائفي، تتجنّب التفوّه بكلمة «العلمانية»، مع أن صقلها لغوياً من عمل شيخ جليل له مكانة رفيعة في الأدب والفكر في لبنان، هو الشيخ عبد الله العلايلي. وأنا أتساءل بقلق كيف ندّعي الإصلاح ونحن نخاف من التفوّه بكلمة «علمانية»؟!

* وزير لبناني سابق

> تعد إقامة علاقات وثيقة مع سفارة من السفارات الأجنبية سبب وجاهة إضافياً ومدعاة اعتزاز بالنفس

السفيرة الأميركيّة السابقة في لبنان ميشيل سيسون (أرشيف ـ أ ف ب)